نشرة شهرية ثقافية اقتصادية ليبرالية تصدرها جمعية النداء الجديد

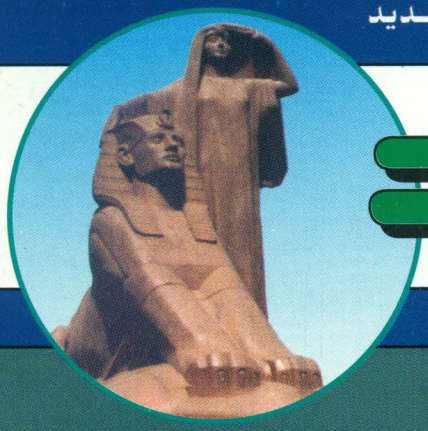

النداء الجديد

العدد الخامس والاربعون - يناير ١٩٩٨

حرية - عدالة - عقلانية

ملايين اللاجئين يعذبون ضمير الانسانية

صورة الارقام وموقف الجامعة العربية

◆

دور مهم للدولة في اقتصاد السوق

◆

اليسار «الراديكالي» والحركة الإسلامية

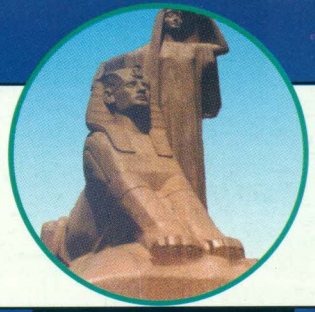

النداء الجديد يناير ١٩٩٨

رئيس مجلس الإدارة : د. **سعيد النجار** رئيس التحرير : د. **وحيد عبد المجيد**

مستشارو التحرير : د. **حازم الببلاوى - د. أسامة الغزالى حرب - أ. محمود أباظة - د. شريف لطفى**

العنوان : **١٤ شارع عبد الحميد لطفى - مدينة المهندسين / ت : ٣٣٧٤٢١٣**

قبل فوات الأوان

لم يتغير شئ فى مصر، ولا ظهرت بوادر أى تغيير، بعد مرور شهر ونصف على جريمة الأقصر. لاجديد فى السياسة أو فى المجتمع، أو فى نمط الحياة السائد. أما شعار مواجهة التقصير، الذى ظهر خلال الساعات التالية لمذبحة السياح، فكان محصوراً فى أضيق نطاق. لم يتجاوز الأمر ابدال وزير بآخر، والبحث عن "كبش فداء" عبر احالة عدد من الضباط على التحقيق، واتخاذ اجراءات حماية المناطق السياحية.

وليس أكثر من هذا السلوك تعبيراً عن عجزنا عن استخلاص أى درس من حدث هز البلاد والعباد، على نحو لا سابق له منذ اغتيال الرئيس أنور السادات قبل ١٦ عاماً. وحين تتسع الفجوة بين هزة بهذا الحجم، وبين أسلوب التعامل معها، لابد أن ندق جرس الانذار مجدداً، وأن نحذر من جمود طغى إلى حد ينذر بكارثة.

ماذا ننتظر أكثر مما جرى؟ وإلى متى هذا الإصرار على تجاهل أزمة الانسداد السياسى؟ وكيف لايكون حدث جلل إلى هذا الحد كافيا لإدراك خطر الركود الذى أصاب حياتنا السياسية بالشلل، والاقتناع بضرورة البدء فى اصلاح ديمقراطى طال تأخره؟

ألا يثير الدهشة أن هذه الأسئلة، التى يفترض أن تكون مطروحة تلقائياً، لا تشغل رئيس الوزراء الذى أغلق باب الاصلاح السياسى مجدداً إلى حين إكمال برنامج التحرير الإقتصادى؟ هذا البرنامج يحتاج، حسب معدلاته الراهنة، إلى أكثر من عشرة أعوام، بافتراض أن انجازه ممكن فعلاً فى غياب اصلاح ديمقراطى. الا يعرف رئيس الوزراء أن المناخ السياسى الراهن يفرز احباطاً متزايداً، ويعزز قيما سلبية، ويخلق بالتالى أجواء تنعكس بالضرورة على الآداء الإقتصادى؟

كيف نتوقع أن يساهم شباب محبط محروم من المشاركة فى العمل العام فى تنمية وطن لا دور له فيه. ولماذا يتفانى الشباب فى العمل، وهو يرى مظاهر الفساد تتسع من حوله الى غير حد؟ وعلى أى أساس نتطلع إلى المستقبل، بينما المناخ السياسى الضاغط على الشباب يخلق احباطات تقود إلى التطرف، أو تدفع إلى الانحراف، أو تفرض سلبية يشوبها اغتراب؟

أى قدوة تقدمها لشبابنا، الذى يرى تدهور قيمة العمل والجهد والتميز، وانهيار المعايير والقواعد الموضوعية، ويُفرض عليه الدخول فى علاقات عمل تقوم على الخداع والمالأة والدسائس والصراعات الشخصية والشللية، وليس على التنافس الإيجابى؟

ما الذى ننتظره من شباب يشهد كل يوم ما يؤكد له أن الفوز للأسوأ، وليس للأصلح، وأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، وأن "حرب الكل ضد الكل" التى تحدث عنها توماس هوبز تجد تطبيقاً حرفياً لها فى مجتمعنا، ولكن كنتيجة لإفتقاد الديمقراطية وليس بسبب الحاجة إلى حكم مطلق.

صحيح أن الديمقراطية هى طريقة لإدارة الحكم فى الأصل والأساس. ولكنها، أيضا، أسلوب حياة للمجتمع. فالانتخابات النزيهة تعلم الأفراد النزاهة فى علاقاتهم. والتنافس الحر يخلق افراداً أحراراً.

ومحاسبة الحكام على أخطائهم تعنى أنه لايوجد أحد فوق المساءلة. والعكس، اذ يخلق تزوير الانتخابات فيما عمادها ان فى الإمكان تزييف أى شئ، وأن القوة الغاشمة فوق الحق. وتقييد الحياة السياسية يدفع إلى الخوف والخنوع فى مجتمع من العبيد. وغياب الحوار العام يؤدى إلى تدنى الوعى والانغلاق.

وفى مثل هذه الظروف، لامعنى للإنتقادات الحادة التى تعرض لها جهاز الأمن بعد حادث الأقصر. فلم يكن هذا الجهاز هو وحده الذى قصر فى مواجهة الإرهاب، بل يجوز القول إنه كان الأقل تقصيراً. فقد تم تحميله أعباء تفوق طاقته لسنوات طويلة، فى غياب اصلاحات ضرورية لمواجهة جذور ومسببات الإرهاب.

وبسبب الإصرار على تجاهل هذه الاصلاحات، صار مطلوباً من جهاز الأمن تقييد المشاركة السياسية الضرورية لتفعيل عملية مواجهة الإرهاب، واغلاق قنوات للعمل السلمى تساهم فى تفريغ طاقات يؤدى كبتها إلى إتجاه بعضها نحو التطرف. وهكذا تم تحميل هذا الجهاز أعباء إضافية وإلزامه بمهمات تصرفه عن التركيز فى مواجهة الخطر الحقيقى من ناحية، وتزيد هذا الخطر من ناحية أخرى. والطريف أن أعضاء فى مجلس الشعب يعرف الجميع كيف وصلوا إلى مقاعدهم كانوا الأكثر حدة فى إنتقاد التقصير الأمنى. وحتى بإفتراض أن هذا التقصير هو المشكلة الأساسية، ألم يكن تقصيراً أفدح أن يتخلى هؤلاء عن دورهم فى متابعة آداء جهاز الأمن؟ وهل استجوب احدهم وزير الداخلية السابق بشأن ما أعلنه مراراً عن القضاء على الإرهاب؟

وليس أخطر على مستقبل أى أمة من برلمان لايعرف معظم أعضائه دوراً لهم غير التصفيق والموافقة على مشروعات قوانين تقدمها الحكومة، فيمررونها بين عشية وضحاها، ثم لا يترددون فى اقرار نقيضها اذا طُلب منهم. وهم فعلوا ذلك أخيراً مع قانون التعليم، وسيفعلونه غدا وبعد غد، مفرطين فى دورهم التشريعى، مثلما تخلوا عن دورهم الرقابى.

المشكلة، اذن، ليست فى تقصير أمنى تسهل معالجته، وانما فى أزمة شاملة وصلت تراكماتها على مدى أكثر من أربعين عاماً إلى حد ينذر بكارثة ربما تتضاءل إلى جوارها جريمة الأقصر. فهل نعى ذلك قبل فوات الأوان؟

د. وحيد عبدالمجيد